

معايير تنقيح نصوص الحديث النبوي في القرن الثالث الهجري:

دراسة نقدية في سياق الصحيح البخاري

Criteria for Revising/purification the Texts of the Prophet's Hadith in the Third Century: A Critical Study in the Context of Sahih Al-Bukhari

Dr. Navid Iqbal

Assistant Professor, Department of Hadith Sciences,

Allama Iqbal Open University, Islamabad

Email: navid.iqbal@aiou.edu.pk

Abstract

To preserve the hadiths of the Prophet, the Companions did not merely memorize them, but a lot of the companions, such as Abdullah bin Amr bin Al-Aas, Ali bin Abi Talib, and Jabir bin Abdullah and Samura ibn Jundab, and Saad bin Ubadah, and their hadith manuscripts are presented and recorded in books. After the Companions, this process was continued by tābi'ūn and it was developed extensively orally and in writing, and composed works and written collections of the hadith of the Prophet. Knowing that all this effort was not sponsored by the state and the scholars continued to perform these services on their own level. For the first time, official sponsorship became available during the era of Omar bin Abdul Aziz, when he issued an official order to collect hadiths for fear of losing knowledge. Historical facts indicate that the writing and codification of hadith occurred at the end of the first century and the beginning of the second century, and this process continued until the end of the second century AH.

In this first period of editing and transcribing the hadith, two types of compilation and classification emerged:

The first type is the one in which the authentic chain of transmission is not adhered to, but the hadith that reached the narrator is recorded. The second type is the one in which the obligation of authenticity is adhered to, but there was no obligation to record the Marfu hadith. In this era, since the Mursal hadith was always an argument for the Jurists, and there was no need to separate the Mursal hadith from the Marfu Hadith. Later, when Imam al-Shafi'i denied the authenticity of the Mursal hadith, this idea gained strength among the other Muhaddithin as well, and as a result they felt the need to

categorize such books that distinguish between the Marfu hadith and the Mursal Hadith.

In this way, the development stage of hadith began at the beginning of the third century AH, when the Marfu hadiths were separated from other hadiths such as the Mursal and the Maqtu'. But in the view of the Muhaddithin, there was still a defect in mixing all the correct and invalid hadiths in these books, and among the clear, examples of this is the Musnad of Imam Ahmed, so the nation's need for books that collect only the correct hadiths and adhere to the correctness fully in the production of the Marfu hadiths and Aasar is collected in books for martyrdom only. This is the golden age in which hadith scholars in every country in the Islamic world searched for hadiths. Not only did they collect the scattered hadiths, but they wrote down collections containing only authentic hadiths, and they wrote books on clarifying the reasons for the hadiths and writing the history of the hadith narrators.

In order to purify and select hadiths, they set criteria for criticizing hadiths. Among the most prominent of these books was the Sahih al-Bukhari of Imam Muhammad bin Ismail al-Bukhari.

In this article a critical study will be presented in the correct context of Al-Bukhari while discussing this evolutionary stage of text purification and collection.

Keywords: Purification Of Text, Criteria, Methodology Of Imam Al-Bukhari's Third Century, Critical Study

أهمية الموضوع:

نظراً للأهمية الدينية لأقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، فمنذ البداية لم يكتف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظها شفهيًا فقط ، بل كتبها العديد من الصحابة مثل عبد الله بن عمرو بن العاص و علي بن ابي طالب ، و جابر بن عبد الله ، و سمرة بن جندب ، و سعد بن عبادة رضي الله عنهم و صحائفهم الحديثية مدونة وموجودة في الكتب المعتمدة. وبعد الصحابة واصل تلاميذهم التابعون هذه العملية وتم تطويرها شفويًا وتحريريًا على نطاق واسع وألفت مصنفات ومجموعات مكتوبة في الحديث النبوي الشريف. مع العلم بأن هذا الجهد كله لم يكن يحظى برعاية الدولة واستمر العلماء في أداء هذه الخدمات على مستواهم الخاص. ولأول مرة أصبحت الرعاية الرسمية متاحة في عهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله عندما أصدر أمراً رسمياً بجمع الأحاديث خوفاً من ضياع العلم. تدل الحقائق التاريخية على أن الكتابة والتدوين للحديث حدثا في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني واستمرت هذه العملية حتى نهاية القرن الثاني الهجري.

في هذه الفترة الأولى من تحرير وتدوين الحديث، ظهر نوعان من التأليف و التصنيف:

النوع الأول هو الذي لم يلتزم فيه الإسناد الصحيح ، ولكن تم تسجيل الحديث الذي وصل إلى المحدث. والنوع الثاني هو الذي التزم فيه وجوب الصحة ، ولكن لم يكن هناك التزام بتسجيل الحديث المرفوع. وفي هذا العصر بما أن الحديث المرسل كان حجة عند الفقهاء دائماً و لم تكن هناك حاجة لفصل المرسل عن المرفوع. أما في وقت لاحق، عندما أنكر الإمام الشافعي عن حجية الحديث المرسل اكتسبت هذه الفكرة قوة بين عامة المحدثين أيضاً، ونتيجة لذلك شعروا بالحاجة إلى تصنيف مثل هذه الكتب التي تميز بين الحديث المرفوع وبين المرسل والآثار.

وبهذه الطريقة ،بدأت مرحلة تطوير الحديث في بداية القرن الثالث الهجري حيث تم فصل الأحاديث المرفوعة عن سائر الأحاديث مثل المرسل والمقطوع.ولكن في نظر المحدثين كان لا يزال هناك خلل في خلط جميع الأحاديث الصحيحة والسقيمة في هذه الكتب، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك مسند الإمام احمد، لذلك بقيت حاجة الأمة إلى الكتب التي تجمع الأحاديث الصحيحة فقط وتلتزم بالصحة التزاماً كاملاً في تخريج الأحاديث المرفوعة و تكتب و تجمع الآثار في الكتب للاستشهاد فقط،هذا هو العصر الذهبي الذي بحث فيه المحدثون في كل بلد من بلاد العالم الإسلامي بحثاً عن الأحاديث النبوية ولم يكتفوا بجمع جميع الاحاديث المتناثرة والمتشعبة بل دُونوا مجموعات تحتوي على أحاديث صحيحة فقط، و دُونوا كتباً عن توضيح أسباب علل الأحاديث وكتابة تاريخ رواة الحديث. ومن أجل تنقية الحديث وتنقيحه وضعوا معايير لنقد الاحاديث. ومن أبرز هذه الكتب كان الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل البخاري.

في هذه المقالة سيتم تقديم دراسة نقدية في سياق الجامع الصحيح للإمام البخاري أثناء مناقشة هذه المرحلة التطورية لتنقية النصوص وتنقيحها.

أسئلة البحث الأساسية:

- 1- ما هي معايير تنقيح النصوص في الكتب المدونة قبل الصحيح للبخاري؟
- 2- ما هو منهج الإمام البخاري في مجال تنقيح نصوص الحديث و مراجعتها؟
- 3- ما هو أثر الإمام البخاري على من جاء بعده في مجال تنقيح نصوص الأحاديث النبوية؟

أهداف البحث:

- 1- التعرف على معايير تنقيح النصوص في الكتب المدونة قبل الصحيح للبخاري.
- 2- إبراز منهج الإمام البخاري في مجال تحليل ودراسة نصوص الأحاديث النبوية.
- 3- فهم أثر الإمام البخاري و إبراز أثره في مجال دراسة نصوص الحديث النبوي ﷺ ونقده.

مما لا شك فيه أن عملية كتابة الحديث وحفظه بدأت منذ عهد رسول الله ﷺ ولكنها كانت عملية انفرادية و محاولات شخصية فقط و لم يكن هناك شكل رسمي لذلك حتى نهاية القرن الأول الهجري. في عام 99 هـ شعر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رحمه الله خطر ضياع الحديث النبوي بسبب موت أكثر الصحابة و قلة الورع وظهور الفتن فأصدر قراراً رسمياً يجمع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بشكل رسمي على مستوى الدولة والخلافة. وبغض النظر عن أمير المدينة المنورة، أبو بكر بن حزم، بدأ علماء آخرون أيضاً في جمع وتدوين الحديث الشريف وفقاً لأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله. وقد أثمرت هذه الجهود في زمن عمر بن عبد العزيز رحمه الله نفسه حينما ألف الإمام محمد بن مسلم بن عبيد الله المعروف بابن شهاب الزهري المتوفى عام 123 هـ أول كتاب في الحديث النبوي الشريف ، ثم تتابع المحذون الكرام بعد ذلك في كل قطر من أقطار الخلافة الإسلامية في جمع الحديث و تدوينه. و من هؤلاء: ابن جريج رحمه الله في مكة (المتوفى عام 150 هـ)، الإمام مالك بن أنس رحمه الله بالمدينة المنورة و محمد بن اسحاق صاحب المغازي و بالبصرة ربيع بن صبيح (المتوفى عام 160 هـ) وسعد بن أبي عروبة (المتوفى عام 156 هـ) و حماد بن سلامة (المتوفى عام 167 هـ)، و بالكوفة سفيان ثوري (المتوفى عام 161 هـ) و في الشام الإمام اوزاعي (المتوفى عام 158 هـ). وفي اليمن معمر (المتوفى عام سنة 153 هـ) و في مصر ليث بن سعد (المتوفى عام 175 هـ). وفي واسط هاشم (المتوفى عام 183 هـ). وفي خراسان عبد الله بن المبارك (المتوفى عام 181 هـ) وكثير من العلماء الآخرين الذين لهم خدمات جليلة في تحرير الحديث وتدوينه.¹ فقد تبين من هذه الحقائق التاريخية المختصرة أن الكتابة والتحرير للحديث النبوي قد بدأ في نهاية القرن الأول بشكل رسمي واستمرت هذه العملية حتى نهاية القرن الثاني. فكانت هذه هي الفترة الأولى من تحرير الحديث وتدوينه وترتيبه، ولم يصل إلينا من مؤلفات هذه الفترة إلا "الموطأ" لسيدنا الإمام مالك بن أنس رحمه الله".

و قد ظهر نوعان من الكتب خلال هذه الفترة: النوع الأول هو الذي لم يلتزم فيه بالإسناد الصحيح، فقد تم تسجيل الحديث الذي وصل إلى المحدث فقط. والنوع الثاني هو الذي التزم فيه المؤلف بوجود الصحة، ولكن لم يكن يلتزم فيه بتدوين الحديث المرفوع فقط، بل المنقطع والمرسل وأعمال الصحابة وحتى المقطوعات (أقوال التابعين) كانت مختلطة مع الأحاديث الصحيحة.²

في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث الهجري، شعر بعض العلماء بالحاجة إلى جمع الأحاديث بأسلوب جديد بحيث يقتصر فيها على أحاديث رسول الله فقط. وبهذا بدأت الفترة الثانية من تحرير الحديث و تدوينه على الوجه الأكمل حيث ميزت الأحاديث الصحيحة عن غيرها من المنقطع والمرسل وأعمال الصحابة و المقطوعات، فقد جمع بعض العلماء و دونوا الأحاديث على ترتيب الصحابة مما أدى

إلى ظهور "المسانيد" خلال هذه الفترة. و قد صنف المسند الأول في هذا المجال ابو داود سليمان بن الجلود الطيالسي³. كتب العلامة الذهبي عن مسند أبي داود الطيالسي أنه ليس من تأليف أبي داود الطيالسي. ومع ذلك فهذه أحاديث جمعها بعض الحفاظ من أهل خراسان. مثل الأحاديث التي رواها يونس بن حبيب عن أبي داود. وهناك أحاديث أخرى مساوية أو أصح مما لم يرد في مسند أبي داود هذا بل روايات يونس بن داود عنه أكثرها شاذ⁴ و بعد ذلك أعد عبد الله بن موسى من الكوفة ومسعد بن مسرة من البصرة ويعقوب بن شيبه المالكي من مصر مسنداً ضخماً لوبلغ الى الانتهاء منه لكان بالغاً الى إعداد مجموعة من حوالي مائتي مجلدات. ومثل ذلك في سمرقند، وقد كتب الحفاظ حسن بن أحمد بن محمد العديد من المسانيد. وذكر الإمام الذهبي أنه كتب مثل هذا الكتاب الكبير الذي احتوى على مائة وعشرين ألف حديث. ومن هذا الصنف مسند الإمام أحمد بن حنبل. ومسند أحمد بن حنبل أكثر اعتباراً وثقة من بين هذه المسانيد كلها.⁵

كما أنه نسب الى الإمامين أبي حنيفة والإمام الشافعي بعض المسانيد، لكنها ليست من تأليفهما ولم يجمعوها، بل هي مجموعة أحاديث رووها. لقد بُذلت جهود جبارة في عصر المسانيد، لكن من المؤسف أن لم يطبع منها إلا مسند أحمد بن حنبل، أما مسانيد الآخرين فنسمع أسماءهم في كتب التاريخ فقط. ومع ذلك، من الصعب القول على وجه اليقين أن مسانيد الآخرين غير موجودة لأنه من الممكن أيضاً وجود مسانيد الآخرين في شكل مخطوطات، حيث توجد العديد من المخطوطات في اسطنبول والمغرب العربي ومكتبات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

على كل حال، أن مؤلفات هذه الفترة قد فصلت وميزت الحديث الضعيف وغير المقبول عن غيرهما، ولكن في نظر المحدث كان هناك خلل لا يزال باقياً في وجود و خلط جميع الأحاديث الصحيحة والسقيمة في هذه الكتب، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك: هو مسند الامام أحمد، وكان من الصعب على عامة الناس أن يستفيدوا منه على وجه تام لأن أبواب المسند لم تكن على ترتيب الفقه، لذا لم يكن من السهل الوصول إلى الحديث، إضافة إلى ذلك أن مؤلفات هذه الفترة لم تكن في جودة الصحة و الثقة الكاملة، لذلك كانت الأمة بحاجة إلى الكتب التي تجمع الأحاديث الصحيحة المعتمدة فقط وعدم خلطها بالأحاديث الضعيفة غير المقبولة. و تلتزم الصحة التزاماً كاملاً في رواية الأحاديث في الكتب. ولا تخلط بين الأحاديث الصحيحة و الضعيفة تماماً كما فعل في العصر الثاني.

في القرن الثالث، تطور هذا الأسلوب في كتابة الحديث وجمعه، وبهذا بدأت الفترة الثالثة في تدوين كتب الحديث. ومن أبرز كتب هذه الفترة كتابا الإمام البخاري والإمام مسلم رحمهما الله. فقد تلقا عند الله قبولاً عظيماً ثم عند الأمة الإسلامية. وهذان الكتابان يعرفان "بالصحيحين". وقد اتفقت الأمة

كلها على قبول هذين الكتابين. ثم دونت بعدها سائر كتب الصحاح مثل سنن أبي داود ، سنن الترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرها من الكتب.

معايير تنقيح النصوص في الكتب المدونة قبل الصحيح للبخاري

قبل صحيح البخاري، كتب العديد من المحدثين كتباً مع مراعاة الأساليب المختلفة. فعلى سبيل المثال، كتب الإمام مالك المؤطا والمصنف عبد الرزاق والمصنف ابن أبي شيبة ومسنند أبو داود التيلسي ومسنند أحمد بن حنبل وغيرها من الكتب المهمة. وبالنظر إلى أسلوب ومحتويات الكتابات قبل صحيح البخاري، نجد أن الحديث النبوي قد حفظ بالذاكرة و الكتابة. يوجد نوعان من المؤلفات: أحدهما أن بعض المحدثين لم يلتزموا بصحة الأحاديث في تاليفاتهم بل ركزوا على تدوين الأحاديث، وبينما سجل بعض المحدثين الأحاديث مراعية الى صحة الأحاديث، لكنهم لم يقتصروا على ذكر الأحاديث فقط، بل هم نقلوا مع ذلك أقوال و آثار الصحابة والتابعين مع الاحاديث الصحيحة . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك مؤطا الإمام مالك لأننا نجد فيه روايات موقوفة، مرسلة و منقطعة. أما ابن عبد البر رحمه الله فقد حدد أن روايات المؤطا موقوفة، مرسلة ومنقطعة باستثناء الروايات الأربعة في المؤطا، والمشكلة هي مروية بطرق أخرى.⁶ هنا سنتحدث فقط عن معيار و منهج تنقيح النصوص للإمام مالك وأحمد بن حنبل.

وجود الأحاديث المرسلة و المنقطعة مع الأحاديث الصحيحة في المؤطا للإمام مالك

ولا شك أن مؤطا الإمام مالك في كتب الأحاديث قبل صحيح البخاري ملقب بأصح الكتب بعد كتاب الله. مؤطا الإمام مالك هو في الواقع مجموعة من أحاديث المدينة المنورة. و قد ألف عبد العزيز المجشون، من تلاميذ الإمام مالك، لكنه هو لم يكتف على احاديث رسول الله بل جمع فيه قضايا وأحكام لاهل المدينة على ترتيب الفقه. ولما غرض على الإمام مالك ذلك الكتاب أعجب به ، لكنه أيضاً قرر في قلبه: "لو كنت سأكتب مثل هذا الكتاب، لكنت أولاً أكتب الأحاديث ثم أذكر رأيي". كتابة مثل هذا الكتاب موجودة بالفعل في ذهنه. و سأذكر فيه المسائل الفقهية وأحكام وفتاوى علماء المدينة مع الأحاديث. لذلك بدأت في كتابة مؤطا وفقاً لذلك. وفي أحد قوله ، قال الخليفة منصور: "يا أبا عبد الله (إمام مالك) اجمعوا هذه المرفوعة، واجمعوا كتاباً". كتب الإمام مالك كتابه على أبواب الفقه ، فكان يكتب الحديث أولاً ، وبعد ذلك إذا دعت الحاجة إلى رأي ، كان الإمام مالك يبدي رأيه ، كما يشرح عمل فقهاء المدينة في هذه المسألة. وبصرف النظر عن هذا ، فإن قوله في رواية الحديث مشهور أيضاً، وهو نوع الرواة الذي لا ينبغي أن يروي منه الحديث، مما يدل على أنه ليس من شروط قبوله أن يكون الحديث مرفوعاً ، فالموقوف والمرسل من النوع المقبول عنده، ولكنه يشترط في الرواة والمحدثين الشروط الأربعة التالية:

- 1- أن لا يكون الراوي جاهلاً وقصير النظر.
 - 2- أن لا يكون من يتبع الشهوات النفسية و البدعات.
 - 3- أن لا يكذب في الحديث اليومي ، ولو لم يكن متهماً بالحديث الكاذب.
 - 4- أن لا يكون زاهداً وعابداً الذي لا يعرف سماع الحديث وروايته ، بل هو منغمس في عبادته.
- وبعيداً عن ذلك ، لم يكن قصد الإمام مالك رواية الأحاديث وتفسيرها فقط ، بل أراد إثبات المسائل الفقهية في ضوء هذه الأحاديث ، ولهذا روى أيضاً الكثير من الأحاديث المرسلّة لإثبات المسائل الفقهية. ولزيادة شرح المسائل الفقهية ، فإن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد أشاروا إلى الفتاوى بكثرة، وقد وردت بعض الأحاديث بغير دليل، وهو ما يسمى بالبلاغيات.
- والسبب في كثرة رواية الأحاديث المرسلّة والموقوفة هو أن أصول علم الحديث لم تكن مكتوبة في عصره، وكذلك سلسلة الرواة بين الإمام مالك ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم تكن مكتوبة و واسعة، كما اعتاد أن يقبل الأحاديث الصحيحة التي يرسلها الرواة الثقة.

منهج الإمام أحمد بن حنبل في تنقيح النصوص و دراسة الأحاديث

المسند: المراد منه، كتاب أو مجموعة الأحاديث التي جمعت فيها الأحاديث بترتيب الصحابة. أي ، بإعطاء اسم الصحابي كلقب ، يجب ذكر جميع أحاديثه تحته. ثم بإسم صحابي آخر تذكر جميع رواياته تحته. ينتمي كتاب مسند أحمد إلى نفس النوع. هذا هو السبب في أن هذا الكتاب يحتوي على جميع أحاديث عشرة مبشرة أولاً. في وقت لاحق ، هناك أحاديث المكثرين ومن ثم من الصحابة الآخرين. وبعد ذكر جميع روايات الصحابة ذكرت روايات الصحابييات. ومن بينها أحاديث أم المؤمنين عائشة الصديقة جمعت أولاً ثم باقي الصحابييات. بهذه الطريقة ، ظهر حوالي 30 ألف حديث في هذه المجموعة. كان الإمام أحمد بن حنبل يقول فخراً إن ما في هذه المجموعة أصيل للغاية. وما لا يوجد في هذا المسند لا ينبغي اعتباره أساساً صالحاً للتفكير. وقال: إذا حدث اختلاف بين الناس في سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فالرجوع إلى كتاب المسند. لقد جعلته إماماً ، سيكون صائباً صحيحاً⁷.

لقد قسمت أحاديث مسند أحمد بن حنبل في ستة أقسام:

- 1- معظم الأحاديث صحيحة.
- 2- منها بعض الأحاديث صحيح لغيره.
- 3- بعض منها حسن لذاته.
- 4- بعض منها حسن لغيره.

5- توجد بعض الأحاديث الضعيفة في المسند.

6- وهناك بعض الأحاديث التي ادعى العلماء أنها موضوعة.⁸

وكان هذا أسلوب الإمام أحمد بن حنبل في جمع الأحاديث. أنه يقول: عندما يتعلق الحديث بالفضائل والمكافآت ، فقد خففنا سلسلة انتقاله ، ولكن إذا كان الحديث يتعلق بالحلال والحرام والحدود والواجبات ، فقد شددناه.

وقد أكد الإمام أحمد بن حنبل أن الاستماع بين الرواة شرط، فيقول: يتبين من السمع أن في حديث منان صلة؛ لأننا إذا اعتبرنا أن الأدلة فقط كافية، فهذه المشكلة. فيعرض فيه، وقد يصادف أن الراوي رأى محدثاً ولم يسمع منه حديثاً ، أو يحتمل أنه روى هذا الحديث منه بوسيلة أخرى.⁹

وقد روى الإمام أحمد بن حنبل حديثاً عن بعض الرواة الضعفاء بشرط عدم صحة حديث آخر صحيح أو مخالف له في أي باب. لهذا رجح الإمام أحمد الأحاديث المرسل و الضعيفة على القياس و أقوال الصحابة.¹⁰

كان من مناهج الإمام أحمد بن حنبل أنه كان يحتز عن الأحاديث الغرائب.

شروطه في أسانيد "المسند":

1- عدم اتفاق النقاد على ترك الحديث: أن يُخرج جميع الأحاديث التي لم يُجمع النقاد على

تركها، أي أنه لا يترك حديث محدث حتى يجتمع أهل مصرٍ على ترك حديثه.

2- الرجال (الرواة): أن لا يكون رواية الحديث أو أحدهم معروفاً بالكذب، فهذا سبب

كاف للتيقن من ضعف

3- الحديث¹¹.

4- يعرف من عمل أحمد بن حنبل أنه ترك الروايات عن المتهمين بالغفلة، و سوء الحفظ

أو يختلف الناس في تضعيف الراوى و توثيقه.¹²

5- يقول الامام احمد بن حنبل عن عدالة الرواة،بانه اذا اشتهرت عدالة بين العلماء و شاع

الثناء عليه كفاهذلك ولايحتاج الى معدل ينص عليها.¹³

معايير تنقيح النصوص للإمام البخاري في صحيحه

يوجد بين المسلمين، الكتاب الاقوى من حيث الصحة والأدلة بعد القرآن الكريم هو صحيح البخاري للإمام البخاري. وأحاديث علماء الأمة ونصوصهم دليل واضح على ذلك ، حيث قال الإمام

نووي: " اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن ، الصحيحين ، البخاري ، مسلم و تلقتهما الأمة بالقبول " 14- و المراد من هذا الإجماع يعني أن جميع أحاديث البخاري صحيحة معتبرة ومقبولة لدى الأمة الإسلامية. ومن المناسب أيضاً أن نوضح هنا أن المراد منه الروايات المرفوعة و ليست الروايات المعلقة أي أن إجماع الأمة على تعليق البخاري ليس المقصود به.

و يمكن أن نقول إن ابن عدي (ت 365 هـ) هو أول من نقل هذا القول عن الإمام البخاري: "إنني لم أذكر إلا صحيح الأحاديث الصحيحة في الجامع الصحيح خوفاً من طول الكتاب تركت الكثير من الأحاديث الصحيحة " 15.

كان للإمام البخاري معيار مميز في أخذ الأحاديث وجمعها ، وسلطته في مرجع مشايخ الحديث، وقوته في الحفظ والتحكم في الرواة في سند الحديث. فلهذا السبب هو يروي عن رواة موثوق بهم. لذلك كان يقول: إنني اخذت و نقلت أحاديث من ألف أو أكثر من العلماء الموثوقين عليهم، فلا يوجد أي حديث بأني أذكره بدون السند. 16

وهذا يدل على أن للإمام البخاري علم حول احوال الرواة وكيفية رواية الحديث عنهم حتى اقتنع بصحة اخذ الحديث عن هذا الراوي. ويقول: " إن أسلوبي في كتابة الحديث لم يكن مثل غيره، بل كنت أسأل عن اسم راوي الحديث ولقبه ونسبه، لو كان هذا الشخص صاحب بصيرة اذا أخذ منه حديثاً و إلاأطلب منه إخراج الكتاب والمخطوطة منه. 17

إذا كان لدى الإمام البخاري شك في وجود راوي ، فإنه يترك حديثه و يحتز منه ، لذلك كان إجابته للعديد من الأحاديث: " ياأبا فلان ، هل تعتقد أنني مدلس؟" و قد تركت عشرة آلاف حديث ظننت انه ضعيف ، و هكذا تركت الأحاديث الكثيرة مثلها. 18

ولهذا كان يتصرف بحذر شديد وغاية شديدة ، حتى أنه يقول لقيت مع أكثر من ألف عالم من الحجاز والعراق والشام ومصر وخراسان يقولون كلهم الدين قول و عمل ويطلقون على القرآن كلمة الله لكن لم يجادل أحد في ذلك. 19

كان من معايير الإمام البخاري في مراجعته للأحاديث أنه كان يحفظ الأحاديث غير الصحيحة حتى لا يتم الخلط بينها وبين الأحاديث الصحيحة ، لأنك إن لم تكن تعلم الأحاديث الصحيحة فلن تستطيع. في التعرف على الأحاديث الصحيحة ، كما سأعاني من المشاكل.

يقول الإمام البخاري: لا يمكن أن يكون المحدث كاملاً حتى يعرف بمن هو فوقه ، وكذلك بمن هو مساو له ومن هو دونه. 20

مراجعة الإمام البخاري للحديث معيار مهم أيضاً أنه قبل كتابة الحديث في صحيح البخاري ، كان يغتسل ، ويصلي ركعتين في المسجد الحرام ، و يستخير الله تعالى ، ثم بعد التأكد من الحديث ، يتلوّه . و يقول: "صنفت كتاب الجامع في المسجد الحرام و ما ادخلت فيه حديثاً إلا بعد ما استخرت الله تعالى و صليت ركعتين و تيقنت صحته " -21

شروطه في أسانيد صحيحه:

- 1- **الصحة**: أن تتوفر في كل حديث يخرج في صحيحه شروط الحديث الصحيح المعروفة، وهي ثقة الرواة، والاتصال فيما بينهم، وخلوّ الحديث من الشذوذ والعلل.
- 2- **الرجال (الرواة)**: أن يجمع الراوي بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للراوي مع المُكثَر، حتى يُخرج له في الأصول، وأما إذا لم يُلازم الراوي مع المُكثَر إلا مدة يسيرة فإنه يُخرج له في المتابعات والشواهد.
- 3- **اتصال السند المعنعن**: أن يثبت اتصال الراوي بمن روى عنه بالنعنة بالنص، دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط.

أثر الإمام البخاري على من جاء بعده في مجال دراسة نصوص الأحاديث النبوية وتنقيحها

لقد ترك الإمام البخاري رحمه الله أثراً بارزاً على كل من كان في عصره من العلماء والمحدثين و من اتى بعدهم، فاحتذوا به في مصنفاتهم واستفادوا من علمه، يقتبسون من منهجه و يسرون على هديه و يأتمون برأيه، و من هؤلاء المحدثين والعلماء:

1- الإمام مسلم:

إذا نظر المرء في صحيح مسلم، فقد تبين له أن الإمام مسلم قد تبنى منهج الإمام البخاري في جمع أحاديث صحيح مسلم وفي اخذ الأحاديث الصحيحة فقط. لكن هذا لا يعني أن الإمام مسلم قد تبعه في كل شيء ، بل الإمام مسلم فى نفسه مجتهد ومحدث ، وله موقف مختلف في تصحيح الحديث وتضعيفه والجرح والتعديل. ولهذا صحح بعض الأحاديث ونقلها في صحيح مسلم، الذي أعلاه الإمام البخاري. وهكذا، فقد أُعل بعض أحاديث صحيح البخاري. كما تم التخلي عن بعض روايات صحيح البخاري. رغم كل هذه الأسباب فقد انتفع الإمام مسلم كثيراً بالإمام البخاري وكتابه.

2- الإمام ابن خزيمة:

يعرف و يتضح من منهج الإمام ابن خزيمة في صحيحه أنه تأثر أيضاً من منهج صحيح البخاري ، كما جعل الأحاديث الصحيحة معياراً في نقل الأحاديث وسمى كتابه "صحيح".

3- الإمام ابن حبان:

الإمام ابن حبان قد تأثر من منهج صحيح البخاري وسمى كتابه "المسند الصحيح" وأشار إلى أن جميع أحاديث هذا الكتاب مسند وصحيح. لكنه لم يؤلف كتابه حسب الفصول والمسانيد كسائر الكتب، بل قسم جميع الأحاديث ورتبها بترتيب جديد، فقد قسم الأحاديث أولاً تحت نوع أساسي واحد، ثم قسم كلا منها إلى عدة أقسام فرعية. وهذا هو سبب تسمية كتابه بـ "التقاسيم والأنواع".

4- الإمام البيهقي:

من نظر في كتاب البيهقي تبين له أن الإمام البيهقي قد اقتدى البخاري في كتابه "جزء القراءة خلف الامام" وسمى كتابه "كتاب القراءة خلف الامام" لكن زاد الإمام البيهقي بعض الاشياء عليها.

خلاصة البحث:

1- تبين لنا اثناء دراسة المصنفات قبل صحيح البخاري أن معايير و مناهج هؤلاء المؤلفين مختلفة كما ذكرنا.

2- لا شك في أن عدد الرواة في سند الاحاديث كان قليلا حتى القرن الثاني الهجري، مما أدى إلى انخفاض الحاجة إلى علم الجرح والتعديل.

3- من أسباب عدم اهتمام الإمام مالك بأحوال الرواة من حيث الثقة و الضعف كون معظم مشايخه من المشهورين بالثقة والعدالة.

4- إن المسند للإمام أحمد بن حنبل من اعظم المسانيد من عصر تأليفه إلى زماننا هذا.

5- تجلت عبقرية الإمام البخاري وإمامته في الحديث والعلل من خلال كتابه " الجامع الصحيح " الذي لم يؤلف مثله قبله ولا بعده حتى الآن .

6- إن الإمام البخاري هو أول من اقتصر على رواية الأحاديث الصحيحة فقط في كتابه: " الجامع الصحيح " .

7- قد تأثر العديد من العلماء المحدثين بأسلوب الإمام البخاري ومنهجه فقد حاولوا تأليف كتب الحديث على منواله باسم "الصحيح" نحو الإمام مسلم وغيره.

8- زادت المحاولات في كتابة الأحاديث الصحيحة وعدم الالتفات إلى الضعيفة بعد الصحيح للإمام البخاري رحمه الله.

المصادر و المراجع

- ¹دكتور اكرم ضياء العمرى، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، صفحه، 301-
- ²محمد ابو زهو، الحديث و المحدثون، ص، 244-
- ³العجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، ص، 239-
- ⁴الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج، 9، ص، 382-
- ⁵السنة قبل التدوين، ص، 239-
- ⁶ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ص، 280-
- ⁷شيخ على جواد، سيرت امام اهل سنة و الجماعة امام احمد بن حنبل، ص 18-
- ⁸احمد بن حنبل الشيباني، المسند، للامام احمد بن حنبل، المحقق، احمد محمد شاكر، ج، 1، ص، 89-
- ⁹ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذى، ج، 1، ص 219-
- ¹⁰ابن الجوزى، صيد الخاطر، دارالقلم، ض، 1، ص، 313-
- ¹¹ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، مؤسسة قرطبة، ج، 8، ص، 190-
- ¹²ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذى، ج، 1، ص، 130-
- ¹³الدكتور محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص، 182-
- ¹⁴النووى، المنهاج شرح صحيح مسلم، مقدمة، ج، 1، ص، 14-
- ¹⁵ابن عدى الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج، 1، ص 131-
- ¹⁶امام نووى، مقدمة التلخيص شرح صحيح البخارى، ج، 1، ص، 8-
- ¹⁷علامه ذهبى، سير اعلام النبلاء، ج، 8، ص 238-
- ¹⁸تاريخ بغداد، ج، 2، ص، 25-
- ¹⁹المقدسى، الاكمال في اسماء الرجال، ج، 1، ص 82-
- ²⁰ابن حجر، هدى السارى، ص، 9-
- ²¹ابن حجر، هدى السارى، ص، 11-